



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٨ - نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ شقير: القطاع الخاص اللبناني مهتم بتعزيز التعاون مع نظيره البريطاني



بدوره نوّه Penney باللقاء الذي يعكس مدى الاهتمام المشترك لتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين، مشيراً إلى أنّ "مهمتنا تعنى بشكل أساسي بزيادة التصدير ووضع أطر لمجابهة التحديات الناتجة عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بعد "بريكست" فضلاً عن مساندة المؤسسات البريطانية الصغيرة والمتوسطة لإيجاد أسواق لها في الخارج".

ولفت إلى أنّ "بريطانيا ستعمل في الفترة المقبلة على توقيع اتفاقيات تجارية مع الدول بناء على نتائج "بريكست"، وفي هذا الإطار سيتم توقيع اتفاقية ثنائية مع لبنان من ضمن هذه النظرة".

المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرّف)

استقبل رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان محمد شقير، المفوض التجاري البريطاني لدول الشرق الاوسط وأفغانستان وباكستان Simon Penney، في مقر غرفة بيروت وجبل لبنان، وتم البحث في سبل تفعيل العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وأشاد شقير باهتمام المملكة المتحدة بتتمة العلاقات الاقتصادية مع لبنان، لافتاً إلى "اهتمام القطاع الخاص اللبناني بتعزيز التعاون مع نظيره البريطاني"، داعياً إلى "الاستفادة من الامكانيات لدى الجانبين لخلق شراكات عمل على أكثر من مستوى".

وقال: "الارقام المسجلة على مستويي التبادل التجاري والاستثمارات غير مشجعة، ولا بد من العمل بشكل مشترك لزيادتها بشكل تعكس قوة العلاقة بين البلدين الصديقين".

■ اتحاد الغرف الفلسطينية يعقد اجتهاده الاعتيادي برئاسة خليل رزق



تعدّله بصورته الحالية، مؤكداً على أهمية توفير الحماية الاجتماعية لكافة العاملين في القطاع الخاص والأهلي.

المصدر (موقع اتحاد الغرف الفلسطينية، بتصرّف)

عقد اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية برئاسة رئيس الاتحاد خليل رزق وبحضور غالبية الأعضاء جلسته الاعتيادية (105) وذلك في مقر الاتحاد المؤقت في مدينة رام الله.

وأكد رزق في كلمة له على "أهمية تعزيز دور الغرف التجارية الصناعية على كافة المستويات"، مستعرضاً جدول أعمال الجلسة بدءاً بإقرار المحضر السابق. تلاه استعراض التقرير المالي للاتحاد والتزامات ومساهمات الغرف في ميزانية الاتحاد وفقاً للقانون والنظام. كما اطلع المجلس على التقرير الخاص بأخر التطورات على سير العمل في التحضير لانتخابات الغرف التجارية الصناعية والذي تم إعداده من قبل اللجنة المركزية لا سيما مباشرة أعضاء لجان الإشراف بالتدقيق في ملفات العضوية تمهيداً لإعداد الجداول الأولية.

وفيما يتعلق بقانون الضمان الاجتماعي أعلن المجلس أن القانون تم بالتوافق عليه مع الشركاء ومؤسسات المجتمع المدني وصولاً إلى

■ ارتفاع أصول مصرف قطر المركزي 1.95 في المئة



بالإضافة إلى سندات وأذون خزانة بنحو 11.9 مليار دولار.
المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرّف)

ارتفعت الأصول الاحتياطية لمصرف قطر المركزي في أكتوبر (تشرين الأول) 2018، بنسبة 1.95 في المئة على أساس شهري.

ووفقاً لبيانات مصرف قطر المركزي، ارتفعت الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية، إلى 172.48 مليار ريال (47.6 مليار دولار) في الشهر الماضي. وكانت الاحتياطيات الأجنبية في قطر قد سجلت 169.17 مليار ريال (46.7 مليار دولار)، في شهر سبتمبر/ أيلول السابق له.

وعلى أساس سنوي، ارتفع الاحتياطي القطري بنسبة 31.2%، مقارنة بنحو 131.4 مليار ريال (36.3 مليار دولار) في أكتوبر/ تشرين الأول 2017.

وتضمن الاحتياطي ما يعادل 19.2 مليار دولار موجودات سائلة بالعملات الأجنبية، إضافة إلى 14.6 مليار دولار أرصدة لدى البنوك الأجنبية. في حين بلغت أرصدة الذهب 1.2 مليار دولار،

■ الكويت تستقطب استثمارات بـ 3.5 مليارات دولار



ثلاث شركات تركية حالياً تملك رخصة استثمار في البلاد تعمل في مجال الإنشاءات بملكية 100%، وتقوم بتنفيذ مشاريع ضخمة ورئيسية في خطة تنمية البلاد، منها مطار الكويت الدولي الجديد.
المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرّف)

تمكّنت هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت جذب نحو 3.5 مليارات دولار رؤوس أموال أجنبية إلى البلاد خلال السنوات الثلاث الماضية.

وتعكف هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي في الكويت والتي تأسست في عام 2015 بهدف تشجيع الاستثمار المباشر، على إعداد استراتيجية جديدة تستهدف من خلالها جذب المستثمرين بالتركيز على قطاعات محددة تتمثل في تقنية المعلومات والاتصالات وخدمات الصيانة والرعاية الصحية والطاقة المتجددة.

وتعمل الهيئة تعمل ضمن خطة طموحة أطلقتها الكويت لتعزيز التنمية في البلاد وتنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط المصدر الأساسي للدخل، والذي يستحوذ حالياً على أكثر من 90 في المئة من الإيرادات، ومنحت هيئة تشجيع الاستثمار منذ أن باشرت أعمالها نحو 22 ترخيصاً لجهات وشركات أجنبية للعمل في البلاد. وللشركات المستثمرة حق التملك بنسبة تصل إلى 100%، ومن بينها

